

محضر الجلسة 285

المستشار السيد عبد القادر أزيغ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

أندخل في إطار الإحاطة علما، إحاطة السادة المستشارين من هذه القبة الموقرة ومن خلالهم الرأي العام الوطني وكل المتتبعين ولنضع الجميع أمام مسؤوليته بخصوص إضراب الحكومة عن التفاوض الاجتماعي، في شموليته وعن التفاوض القطاعي.

السيد الرئيس المحترم،

بات من المؤكد اليوم بالنسبة لنا كقنابيين أن الحكومة قررت الهروب إلى الأمام بإلغاء كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والملفات المطلوبة لعموم العمال والأجراء وأكثر من هذا أنها قررت تجاوز قانون 16 يوليوز 195، المتعلق بالشأن النقابي.

وهكذا نظمت الحكومة للأسف هجوما لا دستوريا على إخواننا في النقابة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية والعمال، ومن خلالهم على كل موظفي وأعوان هذا القطاع، وإليك فصول هذا الهجوم اللادستوري والشرس، حيث انطلق بإرسالية إدارية تخضع عمال هذا القطاع للتسخير ضدا على كل القوانين وعلى كل الحريات النقابية، بل أكثر من هذا فإن هذه الإرسالية تطلب من السادة الولاة والعمال أن يتدخلوا بكل الوسائل والأدوات للحيلولة دون انخراط العمال والموظفين في الحركات الاحتجاجية المقبلة. كما طالبت منهم الاجتماع برؤساء الجماعات لفرض اقتطاعات جزرية تصل إلى 4 أيام من رواتبهم الشهرية الهزيلة.

كما قام السادة الولاة والعمال بالترويج لمذكرات حول نتائج الحوار الاجتماعي مليئة بالمغالطات، مثال الرفع من نسبة التعويض عن الساعات الإضافية. والخاص والعام يعرف أن عمال وموظفي الجماعات المحلية لا يتمتعون بالساعات الإضافية أصلا. الرفع من التعويض عن الأشغال الشاقة الوسخة بنسبة 20 %، والكل يعرف أن هؤلاء استفادوا ومنذ زمان بنسبة 15 % .. شروع الوزارة في إحصاء من أجل تقييم الأجراء. نخبر الرأي العام الوطني أن هذه ثالث مرة تقوم الوزارة بنفس الإجراء أي إحصاء العمال وموظفي هذه الوزارة.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، فبالإضافة إلى ذلك هناك من نذر نفسه من جهات متعددة في قطاع التعاون الوطني بكل من أكادير، سيدي قاسم، أسفي، مراكش لخوض حملة ضد قرار الكونفدرالية لخوض الإضراب العام. ها نحن مرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين لتقييم هذه الصورة القائمة التي أصبح عليها الوضع الاجتماعي المقلق ببلادنا، ولا يتعلق الأمر فقط

التاريخ: الثلاثاء 6 ربيع الثاني 1423 (2002/06/18).
الرئاسة: السيد محمد فاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين..

التوقيت: ثلاث ساعات و 22 دقيقة ابتداء من الساعة الثانية و45 دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فاضلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. بسم الله أفتتح هذه الجلسة.

حضرات السادة المستشارين المحترمين، عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، ستخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد حميد كوسكوس أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين الآتية:

مشروع قانون رقم 00-76 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 377-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نوفمبر 1958 بشأن التجمعات العمومية المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية.
- وهناك مشروع قانون رقم 00-78 يتعلق بالميثاق الجماعي.

وأخيرا مشروع قانون رقم 00-79 يتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم.

فيما يخص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 11 يونيو الجاري إلى 18 منه، فعدد الأسئلة الشفهية 13 سؤال وعدد الأسئلة الكتابية 19 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكونفدرالي وفريق الاتحاد الدستوري والفريق الاستقلالي.

وأخيرا توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد حمادي مورو يعلن من خلالها انضمامه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين، في إطار المادة 128 من القانون الداخلي أعطي الكلمة للفريق الكونفدرالي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

قطاع الجماعات و العمالات، بل نفس الوضع يعيشه إخوتنا في القطاع السكري على إثر قرار التقويت والذي سيخوضون كذلك إضراب قطاعي نفس القرار كذلك سيأخذ الإخوان ديالنا في اتصالات المغرب والبريد، نفس الوضع كذلك يعانيه العمال من كل الفئات في الوظيفة العمومية، إعلاميين، تقنيين، متصرفين، أعوان، مهندسين وحاملي الشهادات. وبالإضافة إلى الوضع المقلق الذي يعيشه القطاع الخاص، حيث الطرد المستمر والتسريح المستمر.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين، دفاعا عن كل هؤلاء العمال والمأجورين وإيمانا بالتضامن العمالي ولأنه هو وحده الكفيل برفع الظلم عن الطبقة العاملة وبغرض الانتقال من الإصلاحات اللفظية إلى الإصلاحات الحقيقية التي تحتاجها بلادنا. قررت مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خوض إضراب عام وطني تضامني مع كل ضحايا هذا الوضع الاجتماعي الكارثي يوم الجمعة 28 يونيو 2002، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للإحاطة الموالية للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس، السيد الوزير،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري قصد إحاطة مجلسنا الموقر علما بأمر طارئ له أهميته الخاصة نظرا لارتباطه بهذه المؤسسة واستقلاليتها وخصوصا بالعلاقة بين الحكومة والبرلمان بصفة عامة، ذلك أن الجلسة، جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 11 يونيو 2002 قد كشفت عن سلوك غير مسؤول للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة، إذ أقبل على سلوك لم يسبق له مثيل خلال إجابته على سؤال شفوي لأحد الزملاء المحترمين وأباح لنفسه توجيه الاتهامات الرخيصة للمستشار صاحب السؤال، وكان السيد الوزير لا يريد الإجابة عن أسئلة السادة المستشارين ولا يريد أن تكون إلا كما يحلو له أن تكون، ضاربا عرض الحائط بالمقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية التي تلزم الحكومة بالإجابة في حدود السؤال المطروح، حيث سمح السيد الوزير لنفسه الخروج عن الموضوع وترك الإجابة جانبا لينهال على الزميل المستشار بالاتهامات الفارغة والكلمات النابية والتهديدات الغير مسؤولة بكشف حقائق وهمية لا توجد إلا في مخيلة السيد الوزير، متناسيا بأن السيد المستشار رئيس غرفة الصناعة التقليدية بولاية مراكش وإقليم قلعة السراغنة كان أول من طلب بتدقيق حسابات هذه الغرفة، مما جعلنا كمستشارين لا نفهم من

سلوك الوزير الغير المقبول بالمرة سواء تصفية حسابات شخصية وحزبية كان الأولى أن تنتزه عنها الحكومة حفاظا على سمعة المؤسسة التشريعية وحرمتها، التي هي جزء لا يتجزأ من احترام حق البرلمان في المساءلة والمراقبة.

إننا نستنكر مثل هذه السلوكات ونحذر من تكرارها لأنها مزایدات حزبية سياسية وحملة انتخابية سابقة لأوانها، كما أننا نستنكر منطق التصعيد الذي اختاره السيد الوزير ضد المستشار صاحب السؤال لأنه وسيلة لتغليب الرأي العام و توهيمه عن الحقيقة، كما أن مثل هذه السلوكات الحكومية تلزمننا جميعا بالتصدي لها لأنها تمس بحرمة المؤسسة وبحقوقنا الدستورية في مساءلة الحكومة ومراقبتها وترتفع عن منطق المعارضة والأغلبية.

وأخبر السادة المستشارين أننا قد وجهنا رسالة نستنكر فيها هذه السلوكات للسيد رئيس مجلس المستشارين وكذلك للسيد الوزير الأول ورغم كل هذه المراسلات لازال السيد الوزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية يتمادى في سلوكاته المتعجرفة وقد كانت الندوة الوطنية حول مراجعة التشريع التعاوني وإعادة تنظيم المحيط المؤسساتي التعاون والمنعقد أمس يوم الاثنين 17 يونيو بمركز مولاي رشيد بالمعمورة مسرحا لم يتوان فيه السيد الوزير عن بذل المجهود من أجل فرض آرائه بدكتاتورية وإكراه لم يسبق له مثيل عن ممثلي التعاونيات بكل أنحاء المملكة، إذ استغرقت كلمته مدة ساعة ونصف وكانت كلها أوامر وتهديد ضد المتعاونين وفرض عليهم قبول كل ما جاء في مسودة الندوة، وإذا ما أضفنا الثغرات التنظيمية التي لم تراعى كرامة المتعاونين، مما اضطر العديد إلى الانسحاب، مما دفع بالسيد الوزير إلى النرفزة والتعصب المألوف فيه، حيث اضطر إلى استدعاء الموظفين لحضور الجلسة الاختتمية بدون أعضاء الحكومة، كما وعد بذلك في الكلمة الافتتاحية التي وجهها إلى الندوة.

السيد الرئيس، نحترم فيك.. لا.. مازال.. علاش ذيك النهار السيد الرئيس منين شفت الوزير توجه للمستشار وهذا يعني الجميع وتوجه له في سلوكه وفي أعماله وأصبح يمارس عليه ضغوطا ونحن في فريق الاتحاد الدستوري نرفض الضغوط ونرفض كل استفزاز، كان في إمكانك السيد الرئيس وأنت أكثر فريق في المجلس أن تدافع على هذه المؤسسة وأن تدافع على المستشار، المستشار هو الذي له الحق في أن يراقب الحكومة ما شي الحكومة التي يجب عليها أن تراقب المستشار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للإحاطة الموالية ويتعلق الأمر بالفريق الاستقلالي فليتفضل السي العلوي إحاطة المجلس علما نيابة عن رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام بالأحداث الدموية التي تمت ضد عمال معمل روما ماربر للرخام في الحي الصناعي بجماعة عين عتيق بعمالة الصخيرات، حيث تدخلت القوات العمومية والدرك الملكي والقوات المساعدة بعنف وفضاضة ضد عمال هذه المؤسسة المنتمون المنخرطون داخل الاتحاد العام للشغالين والذي كان ضحيتها عدد من العمال الذين نقلوا إلى المستشفى بعد اعتقال البعض منهم.

السيد الرئيس، هذه الإحاطة تدفعنا لطرح سؤال وتساؤل من المؤسف جدا من بعد قرار جلالة الملك بتعويض الذين ظلموا وقهروا وتم اعتقالهم نجد الآن في هذا الوقت أن القوات العمومية تتدخل بعنف وترجع بنا إلى الوراء، وراء ما قبل التناوب، وراء ما قبل الحريات، لهذا حقيقة كان من المؤسف وتأسف لكون أننا نضع هذه الإحاطة في هذا الوقت الذي كنا ننتظر من أن حرياتنا تتقوى ومن أن الحكومة تفتح الحوار كما جاء في قرارها وتستأنف اللجان اجتماعاتها نظرا للتظلمات ونظرا للقهر الذي يعيشه الآن العمال والعاملات والموظفين.

وبهذه المناسبة المؤلمة والمؤسفة نضع سؤال: من أولئك الذين وراء هذا العمل؟ حيث أننا نصل الآن لكل من طلب حقه أو قام بإضراب احتجاجا على مواقف ضد مصالحه يجازى بالعصي وبالقهر وبالاعتقالات، والوقت فاش كنتنكم الآن السيد الرئيس ما زالين ناس كانوا معتقلين عاد أطلقوا بسراح مؤقت لكون أنهم قاموا بإضراب للمرة الثانية هذه الطرق ديال التعامل يتعامل بها القوات العمومية داخل هذه العمالة، وحقيقة سؤال المطروح الآن واش العمالة خارجة عن الإطار ديال المغرب أو خارجة عن إطار القوانين في هذه البلاد، ومن وراء هذا العمل؟ واش الإفساد أو ضد الحكومة أو مع الحكومة؟

فلهذا ضروري أن يكون جواب حقيقي لهذه الأوضاع التي أصبحنا نعيش فيها الآن في هذه البلاد والتي لم تبقى إطلاقا أننا نعاود نقبلها، باش يكون الرد عوض حل المشاكل، عوض الاستجابة لمطالب العمال وسيمًا مطالب الموظفين الرد يكون الآن بالعصا وبالمحكمة وبالاعتقالات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير له الحق في أن يتناول الكلمة كعضو يمثل الحكومة في هذا المجلس، فأعطيه الكلمة في هذا الإطار طبقا للقانون الداخلي للمجلس.

السيد محمد بوزويح الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

نعتقد بمناسبة طرح يعني أسئلة في إطار مباحث، في إطار الفصل 128، الحوار الديمقراطي يقتضي أن تتناول الحكومة كذلك الكلمة لكي تعطي إيضاحات أو تبين مواقفها من بعض القضايا التي هي مطروحة أمام المجلس والتي هي تذاخ الآن على الرأي العام وهذا هو الحوار اللي هو يترقبه الرأي العام واللي هو من فضائل هذه الديمقراطية.

فبالنسبة للتدخل الأول أنا لا أتكلم عن حق يستعمل من طرف أي مركزية نقابية، أنا فقط سأعطي بعض الإيضاحات فيما يخص الملف المتعلق بإضراب عمال الجماعات المحلية وخاصة في قطاع النظافة، فعلا لما عرفت الموضوع ديال هذه الإحاطة اتصلت بالسيد وزير الداخلية الذي زودني بمعلومات هامة فيما يخص هذا الملف والتي يمكن لي أن أخصها فيما يلي:

إن جميع المطالب التي تقدمت بها المركزيات النقابية، فيما يخص عمال النظافة كلها وقعت الاستجابة إليها ما عدا مطلب واحد الذي تقدموا به وهو حذف السلام من 1 إلى 5. السيد وزير الداخلية ترأس اجتماعين بنفسه في هذا الحوار وأكد على أن أمر حذف هذه السلام هو مطروح وسط الحكومة ولكن لا يمكن أن يتخذ هذا القرار وزير واحد بمفرده يتعلق بقطاع واحد، هذا الأمر يهم الوظيفة العمومية بكاملها وله انعكاسات مالية مهمة جدا ولا بد من أن يكون فيها تدبير وقرار حكومي وأن تكون الانعكاسات الأخرى المالية لا بد أن تراعى فيما يخص الميزانية ديال الدولة.

فإذن هذا هو.. بقت الإشكالية الآن اللي بما أن الإضرابات الآن تقع بكيفية متتالية، فالجماعات اللي هي أعطت للقطاع الخاص يسير هذا القطاع ديال النظافة ما عندها مشكل، ما فيها حتى شي إضراب، ولكن الجماعات اللي هي بقت هي التي تسير هذا القطاع طبعا عندها مشاكل تراكم الأزمات، فشيء طبيعي أنه كايئة تطرح قضية النظافة. الجانب الصحي المواطنين كلهم يحتجون على تراكم الأزمات، لا بد من حق الدولة أنها لا بد أن تعمل على أساس تنظيف المدن وتنظيف القرى اللي هي فعلا يعني باش ما يوقع شاي إضرار بالصحة العمومية، هذا كل ما هنالك، ولكن في نفس الوقت أقول بأن وزارة الداخلية هي منفتحة لإيجاد حلول لأن الأمر لا يتعلق فقط بقطاع الإدارة العمومية، يعني كوظيفة، ولكن يتعلق بالجماعات المحلية، فوضعت السؤال على السيد وزير الداخلية هل الجماعات المحلية لها إمكانيات من أجل مواجهة الملف المطالب لهؤلاء الشغيلة وأقول أن ما يطلبونه هو يستحقونه، لأنه

السادة الوزراء، السادة المستشارين، طلبت الإفادة في موضوع البث المباشر، بما أننا لدينا البث المباشر ابتداء من الساعة الثانية والنصف ولم يتأكد لي البث أو عدم البث من طرف المختصين، فيمكن أن أستسمحكم لرفع الجلسة لمدة 10 دقائق وأدعو المكتب وندوة الرؤساء للاجتماع لنتأكد من الموضوع. شكرا رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله نستأنف الجلسة. حضرات السادة، أريد من التقنيين أن يتأكدوا من وجود البث التلفزيوني في هذه الجلسة. حضرات السادة المستشارين،

أريد أن أخبركم أنه بعد البحث الذي أجري من طرف مصالح المجلس المصالح الإدارية والتقنية تبين أن المراسلات وإحاطة الفريق الكونفدرالي لم يشملها البث التلفزيوني المباشر طبقا للعادات والتقاليد الجاري بها العمل، فتم الاتفاق على أن أعطي الكلمة من جديد للسيد الأمين من أجل قراءة المراسلات، ثم إعطاء الكلمة للفريق الكونفدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

السيد حميد كوسكوس أمين المجلس

توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين التالية: مشروع قانون رقم 00-76 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 377-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نوفمبر 1958 بشأن التجمعات العمومية المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية. مشروع قانون رقم 00-78 يتعلق بالميثاق الجماعي. مشروع قانون رقم 00-79 يتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم.

فيما يخص الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 11 يونيو الجاري إلى 18 منه، فعدد الأسئلة الشفهية 13 سؤال وعدد الأسئلة الكتابية 19 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكونفدرالي وفريق الاتحاد الدستوري والفريق الاستقلالي.

وأخيرا توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد حمادي مورو يعلن من خلالها انضمامه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي وشكرا.

شكرا لكم.. الكلمة للفريق الكونفدرالي لإحاطة المجلس علما في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، فليتفضل.

السيد المستشار رئيس الفريق الكونفدرالي:

شكرا السيد الرئيس
السيد الوزير، إخواني المستشارين،

الفئة التي هي أجورها متدنية وظروف العمل التي تقوم بها ظروف قاسية لا بد من تلبية المطالب المشروعة التي تقدمها، فتبين بأن السيد وزير الداخلية هو متفق وعلى أن هناك يعني إمكانية لدعم الجماعات التي لا تستطيع مواجهة هاته التعويضات المحدثة، ولكن كذلك اتصلت بوزارة المالية وقيل لي بأن هناك تقدم كبير فيما يخص الملف المطلي، لكن بقي العائق هو مسألة حذف السلام هذا أمر الذي هو صعب الآن ولا يمكن لوزارة الداخلية تأخذ فيه قرار لوحدها.

يبقى كذلك من ضمن الأشياء التي طرحت و السيد الوزير التزم بها، وهو أنه هؤلاء العمال لم يكونوا يستفيدون من التسبيق حول السكن الاجتماعي، وتقرر أن يحدث صندوق خاص لكي تعطى لهم تسبيقات في إطار ذاك المبلغ الذي صادقت عليه ديال 25.000 درهم فهذه كذلك من الأمور التي وقعت الاستجابة لها، وباسم السيد وزير الداخلية أقول بأنه ما زال الحوار مفتوح، وهناك تفاؤل من أجل الوصول إلى حلول لتلبية المطالب المشروعة لهذه الشغيلة.

الجانب الآخر، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، وهو ما يتعلق بتدخل السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، أقول بأن أنا حضرت الأجوبة ديال السيد الوزير، لم يكن هناك أي تهجم على السيد المستشار كان هناك مثل العادة دائما كان هناك خروج على الموضوع ديال السؤال، والوزير فهم بأن هناك خلفية وراء ذلك ووضح الموقف، ولكن الإشكالية المطروحة لا يمكن لي أن أطرحها هنا، أنا عندي معطيات اتصلت مع السيد وزير الاقتصاد والاجتماعي وأعطاني معطيات ولكن بما أن الملف محال على القضاء، فلا يمكن نهائيا أن نتدخل فيه، لكن بالنسبة... أنا أقول فقط الأشياء التي يمكن لي أن ندلي بها بأن كانت هناك افتحاصات بالنسبة لغرفة تقليدية معينة.. أنا أكتفي بهذا ولا أريد أن يمس أي أحد..

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم أن تتأكدوا، المرجو من الإخوان.. أنا طلبت معرفة هل هناك بث مباشر أم لا، فإذا لم يكن هناك بث مباشر.. السيد المستشار.. أرجوكم أنا طلبت معلومات.. أرجوكم أنا طلبت من الأطر المختصة أن يزودنا بمعلومات واش هناك بث مباشر أم لا، إذاك سنأخذ القرار.

السيد المستشار.. أرجوكم أنا طلبت معلومات، طلبت من التقنيين. أنت ماشي تقني، ما غاديش تقول لنا أنت واش كان البث أم لم يكن، احنا طلبنا من التقنيين يعطوننا معلومات حول الوضعية و إذ ذاك سنقرر.. أرجوكم، أنا طلبت معلومات من الإدارة ومن التقنيين من بعد ما نتوصل بمعلومات سنقرر جماعة ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها، نخليو السيد الوزير يكمل، أنا طلبت معلومات..

الوزير الداخلية، بل بالعكس هذا مشكل الحكومة و احنا عارفين وهذا شيء وقعنا عليه في 19 محرم، كذلك فهذا الوضع المتفاقم وهذه الصورة القائمة والتي زاد أكدها الأخ تيتنى العلوي بخصوص العمال ديال تمارة، تيتضاف عليها الإخوان ديالنا في قطاع السكر والشاي اللي بغى يفوتوا لهم هذا القطاع واللي غادي يخوض إضراب وطني، الإخوان في البريد واتصالات المغرب اللي الحكومة أخذت بالاتفاقات اللي موقعة لا نطالب، احنا ما بقيناش كطالبو بشي حاجة جديدة، نطالب بما وقعنا عليه مع الحكومة مع الأسف. بالنسبة للنزاعات الاجتماعية لم تحل النزاعات الاجتماعية. الطرد والتسريح في القطاع الخاص مستمر ويومي. في الدار البيضاء عندنا 6000 مطرود كل أسبوع تقريبا.

بالنسبة للموظفين ديال الوظيفة العمومية، التقنيين، الإعلاميين، المتصرفين والمهندسين هاذو الأنظمة الأساسية موقعاها الحكومة في اتفاقية، باش تعدها لم تعدها. احنا كطالبو على إرث نناضل على إرث. إذن تضامنا مع كل هذه القطاعات وكذلك مع الإخوان العاملين في الوظيفة العمومية اللي ما تعطاهم الإطارات المطابق للديبلوم اللي محصلين عليه اللي هو الإجازة، فإبنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وليتاكد الجميع بأن إضراباتنا هي إضرابات اجتماعية. من أجل كل هذه الالتزامات سنخوض إضرابا عاما وطنيا يوم الجمعة 28 يونيو 2002 تضامنا مع كل هؤلاء المحرومين والمضطهدين. هذه رسالتنا نتمنى أن تكون الحكومة في الموعد وأن نستدعى لجلسة تفاوضية حقيقية من أجل معالجة الملف المطلي للطبقة العاملة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول التوقيت الصيفي للمستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري وعبد الكريم الناصيري. فليتفضل... الكلمة للسيد الوزير قبل الدخول في جدول الأعمال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأن الإحاطة الذي تقدم بها السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري سبق لي أن أعطيت بعض الإيضاحات ولكن بعد ما وقع اجتماع ندوة الرؤساء طرحت يعني معلومات يعني لا بد من التأكد منها وقد طلبت من السيد رئيس الفريق أن يمدني بكل المعلومات اللازمة لكي

بالفعل وكيفما جاء على لسان السيد الرئيس المحترم أنه ونتيجة التصرف اللامسؤول والذي استهدف حقنا كمر كزكية وكفريق عمالي في إحاطة الرأي العام الوطني عبر وسائل الإعلام العمومية اللي هي التلفزة للتعبير عن معاناة الطبقة العاملة. فيفضل تماسك الإخوة المستشارين و عموم الفرق فهذه الوقفة تؤكد بأن مجلس المستشارين بفضل تماسك وحدة جميع أعضائه قادر على أنه يحمي القانون التنظيمي ديالو ويحمي حقوق جميع المستشارين، حماية لدستور المملكة المنظم لعمالنا.

بخصوص ما ورد في نقطة الإحاطة فهي مرتبطة بممارسة الحكومة المتعلقة بالإخوان في النقابة الوطنية لعمال الجماعات المحلية و العمالات، حيث أن الحكومة بممارستها مست بالقانون الصادر والمعدل الصادر في 57 المتعلق بالعمل النقابي والذي عدلناه في غرفتنا الموقرة حماية للحق النقابي و مسايرة الاتفاقيات العالمية التي تحمي الحق النقابي، حيث للأسف أن الحكومة بدل الاستجابة لمطالب النقابة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية و العمالات، قررت الهروب إلى الأمام ونظمت هجوما لا دستوريا على العمل النقابي في هذا القطاع، حيث تمت مراسلة لفرض السخرة على عمال هذا القطاع، كذلك كإينة إرسالية تطالب من السادة العمال والولاة أنهم يعملوا على تقليص مشاركة موظفي هذا القطاع من الممارك النقابية المقبلة. كذلك طلبوا من الرؤساء بل فرضوا على رؤساء الجماعات ولحسن الحظ أنه لو تتم الاستجابة ونتمنى أن عدم الاستجابة تعمم بالنسبة لجميع رؤساء الجماعات المحلية والقروية باقتطاعات جزرية للعمال ونعرف إخواني أن هؤلاء العمال لم يتجاوزوا الحد الأدنى للأجر، فغادي يقطعوا لهم 4 أيام من دخلهم فقط لأنهم عبروا عن رفضهم لوضعهم الاجتماعي.

كذلك تم الترويج من طرف السادة العمال لمذكرات انفرادية حول نتائج الحوار لا أساس لها من الصحة، فقالوا بأنه رفعوا من نسبة التعويضات 20% على الأوساخ والأتقال. هذه النسبة كانت، 15%. كإينة، قالوا بأن العمال غادي يتعوضوا على الساعات الإضافية، عمال الجماعات ما عندهم شاي والإخوان رؤساء الجماعات كي عرفوا ما عندهم شاي الحق في الساعات الإضافية. قالوا تعطاهم الحق في ذلك السلف على السكن، إخوان كانوا محرومين العمال ديال الجماعات هذا أربع سنين باش تدارت هذه القضية ديال السكن والناس محرومين منه، كذلك بالنسبة لحذف السلام اللي تقول السيد وزير الداخلية ما يمكن شاي ياخذ فيها قرار، نبلغ الرأي العام الوطني أن السلام من 1 إلى 5 هذا الاتفاق الذي وقعنا عليه في 19 محرم مع الحكومة ككل وفي الوزارة الأولى، وهذه عامين باش اتفقنا مع الحكومة ستحذف هذه السلام، ماشي مشكل ديال السيد

لإدارة كان المواطن المغربي الآن ملزم بأن يكون له كتيب ليعلم إلى أي جهة يذهب وما هو توقيت أي إدارة على حدة. أهذا يبين الخلل الموجود في إدارتها، فلا بد أن نعرف رأي الحكومة حول تسهيل مأمورية المواطنين في التواصل مع الإدارة وخاصة أننا الآن لا نعرف شيئا عن التوقيت المستمر ولا على كيفية أو المعايير لتحديد التوقيت الآن الصيفي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري للجواب على السؤال.

السيد محمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح

الإداري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بادئ ذي بدء أشكر الأستاذ الأنصاري من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول سؤاله المتعلق بالعمل بالتوقيت الصيفي وكذلك أين وصل مشروع التوقيت المستمر. شخصيا أكدت غير ما مرة من داخل هذه القاعة أنه يجب أن لا نربط في أذهاننا فكرة التوقيت المستمر بإستراتيجيتها وبكل ما تحمله من دلالة على رغبتنا في تدبير زمن الإدارة يجب أن لا نربطها بالتوقيت الصيفي العادي الذي لربما فيه الكثير من المزايا ولكن أيضا له كثير من المآقت. فإذن يجب أن نبتعد تمام البعد عن تقريب التوقيت المستمر بكل ما يحمله من حمولات من أجل تحديث الإدارة المغربية بعملية بسيطة يمكن أن تتخذ في إطار القوانين الجاري بها العمل.

بالنسبة لي شخصيا أكدت غير ما مرة بأنه بالنسبة للتوقيت المستمر وبعد كل النقاشات التي مرت داخل هذه القاعة سواء أمام مجلس النواب أو أمام مجلس المستشارين وبعد كل الإجراءات التي اتخذت، أعتبر بأن الحكومة اتخذت قرارا بتاريخ 7 يونيو 2001 مؤداه أن الحكومة قررت التوجه نحو اعتماد التوقيت المستمر، وهذا قرار استمعنا إليه من طرف السيد وزير الاتصال عقب اجتماع مجلس الحكومة إلا أن الحكومة في نفس الوقت اتخذت قرارا آخر وهو أنه يجب أن نبحث في كل إجراءات المواكبة التي يجب أن تصاحب هذا التوقيت المستمر وهي تتعلق بأشياء كثيرة وكثيرا جدا لا أقلها موضوع ارتباط التعليم بموضوع التوقيت المستمر.

وأؤكد لكم أن من جديد من خلال هذا المنبر بأنه بالفعل اجتمعت هذه اللجنة المكونة من عدة وزراء ودرست كل الترتيبات وقدمت نتائج دراستها إلى السيد الوزير الأول

أطرحها مع الوزير المعني وفي نفس الوقت إذا كانت فعلا ضرورة من أن يقع اجتماع ما بين السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري والسيد الوزير مصحوبا بكل من يعنيه الأمر بالنسبة للملف المطروح، فأنا سأعمل على أساس تحضير هذا اللقاء وتسوية كل نزاع فيما يخص هذا الجانب، ولهذا أنا ما خص شاي يتفهم من كلامي بأنني وجهت اتهام لأي أحد نهائيا فيما يخص هذا التدخل، بل بالعكس يجب أن ندافع وأن نحمي كرامة جميع المستشارين مثلما يجب أن نحمي وندافع على كرامة السادة الوزراء.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأصحاب السؤال السيد محمد الأنصاري وعبد الكريم الناصيري، فليقتضض السيد الأنصاري لطرح السؤال.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين، السؤال الذي تقدمنا به هو يخص بصفة أساسية قضية تنظيم العمل داخل الإدارات والتعامل ما بين الإدارة والمواطنين. وبداية في السؤال تطرقت بصفة أساسية إلى التوقيت المستمر، كمدخل لسؤالي. ونظرا لكون التوقيت المستمر كان داخل هذه القبة موضوع عدة تساؤلات، أجاب عنها السيد الوزير الحالي وسلفه وقيل لنا عدة مرات وعلى امتداد عدة سنوات أن هناك دراسات من طرف مكاتب متخصصة وعدد الدراسات الثلاثة كلها جاءت إيجابية بالنسبة للتوقيت المستمر. كما قامت بعض الجهات باستطلاعات للرأي وكلها كانت إيجابية في حدود 83% بعد الاتصال بجميع شرائح المجتمع المغربي بين منخبين ومقاولين وعمال إلى غير ذلك.

وأكثر من ذا وذلك جميع شرائح المجتمع المغربي وبما فيها الهيئات السياسية داخل هذه القبة كانت تنادي بالتوقيت المستمر وكنا نجاب في الأخير أن هناك بعض المسائل أو بعض الإجراءات المواكبة التي ينبغي على الحكومة أن تهيئها قبل الدخول في هذه التجربة. وقد طال انتظار الجميع، إذا كان هناك مشكل من وراء هذا الانتظارية فمن حق الشعب المغربي أن يتعرف ما هو العائق على الوصول إلى التوقيت المستمر. وخاصة أن في الندوة الوطنية التي نظمت من طرف الوزارة المعنية، وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وأخيرا كان يقال من بين التوصيات أن المدخل الأساسي للإصلاح الإداري في بلادنا هو اعتماد التوقيت المستمر، الآن جاء الصيف والكل كان ينتظر كمدخل على الأقل اعتماد التوقيت الصيفي إلى أن فوجئنا اليوم باعتماد بعض الإدارات للتوقيت الصيفي وفي شتى المجالات ولكن في أوقات مختلفة من إقليم لإقليم ومن إدارة

فهنا كذلك تهريب أو خلل من نوع آخر في مجال التوقيت وكذلك تشتت التوقيتات بين كافة الإدارات.

فهذا القانون لا يمنع و لن يمنع أبدا أن تتحمل الحكومة والوزارات المعنية أن تنسق بين إدارتها لكي يصلوا إلى توقيت على الأقل متشابه ليسهلوا التعامل بين المواطنين والإدارات وليسهلوا التعامل بين المغاربة قاطبة والخارج لأن هذا مشكل آخر، أتمنى أن تؤخذ العبرة مما طرحناه نيابة على المواطنين وهموم المواطنين والحكومة في جميع الأحوال لها أذان صاغية ونتمنى أن يتبلور ذلك في الغد لا بعد الغد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

أعذر السيد الرئيس. لقد سجلت كلام السيد المستشار المحترم، نحن نحمل كلام السادة المستشارين على الجد، فلماذا استمعنا إليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. شكرا، ثم ننقل إلى الأسئلة المبرجة في جدول الأعمال والسؤال موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول موسم دخول الجالية المغربية إلى أرض الوطن للمستشارين المحترمين السيدين: أحمد المالكي، وأحمد بنا. فليتفضل الأستاذ المالكي لشرح السؤال.

السيد المستشار أحمد المالكي:

فاين السيد الوزير، وزير الخارجية والتعاون ما كاينش؟

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم السيد وزير الشؤون الخارجية له سؤال واحد ثم ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير المالية والاقتصاد والسياحة، فأعطي الكلمة لصاحب السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية الأستاذ أحمد بنا. فليتفضل.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس، السيدان الوزيران، إخواني المستشارين، السيد الوزير، مع دخول موسم عودة المهاجرين المغاربة بالخارج تتكاثر العديد من الظواهر والملابس التي تعرفل عودة أبناء هذا الوطن إلى بلادهم وموطن نشأتهم. وما يثير القلق وهو ما يتعرضون له من أعمال النهب والعنف عند عبورهم لإسبانيا حيث يتشبه بعض الإسبان في لباس رجال الأمن والدرك الإسبانيين ويتعرضون سبيل المغاربة العائدين إلى بلادهم. إذ سجلت حالات خطيرة تم الاعتداء فيها على بعض المهاجرين وتم نهب أموالهم وممتلكاتهم

الذي بدون شك عندما ينهي دراسته لهذا الموضوع سيعرضه من جديد أمام مجلس الحكومة.

بالنسبة للتوقيت الصيفي الذي كان يتم في بعض الأحيان في العاصمة أي في الإدارة المركزية، لا بد من التأكيد بأن هذا منظم بقانون يعود إلى سنة 1985 الذي يحدد قيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والمرافق المستغلة بطريق الإلزام قصد إعطاء الصلاحيات لرؤساء الإدارات أن يقرروا فيما يخص بعض المصالح اللامركزية التابعة لهم أيام ومواقيت تختلف عن أيام ومواقيت العمل العادية. لعل ما لاحظته السيد المستشار المحترم أنه بطبيعة الحال الأقاليم التي يتخذ فيها السادة ولاة وعمال صاحب الجلالة مثل هذه القرارات تختلف في وضعيتها بين إقليم الراشدية مثلا وإقليم مراكش أو إقليم ورزازات.

أما غير هذا فإنني لا أعتبر بأنه يمكن أن نتجاوز الحدود المعقولة بالنسبة للغاية من هذا التوقيت الصيفي وهو التسهيل على الإدارة والتسهيل على المواطن في وقت لا يكون فيه الجو قاسيا.

بالنسبة للإدارة المركزية في الرباط، رغم أنه سبق قد كانت هناك توقيت مستمر، لا بد من التصريح رسميا بأنه بالنسبة للإدارة المركزية قانون 1985 ليست فيه فقرة واضحة ولا نص واضح يعطينا الحق بأن نشرع مثل هذا التوقيت الصيفي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. في إطار التعقيب الكلمة للأستاذ الأنصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بدون شك استمعت كباقي السادة المستشارين ومن خلال هذه القبة الرأي العام الوطني إلى أجوبة السيد الوزير التي أكد من خلالها القرار التي اتخذته الحكومة منذ ما يزيد عن سنة باعتماد التوقيت المستمر وإن انتظارية المغاربة قد طاللت، هذه الإجراءات التي ستخرج إلى الوجود أو لا تخرج قد طال انتظارها. نتمنى أن تعمل الحكومة على ما تبقى من عمرها بإخراج وبلورة هذه الإجراءات إلى الوجود.

أما فيما يخص التوقيت الصيفي، فإن كان من اختصاص رؤساء الإدارات أن يقرروا التوقيت الذي يروه مناسباً فمن حق الحكومة وبحق أن تقوم بالتنسيق لكي لا تترك المواطن تائها بين تقنينات متعددة داخل بلد واحد، لأن لا يعقل أن يأتي مواطن من الراشدية مثلا وفي نيته أن نفس التوقيت المعتمد في الراشدية أن يصطدم بأن الإدارة المركزية أو في إقليم آخر غير ذلك التوقيت الذي رآه في إقليم كأنه خارج المغرب، إذا كنا في باب التهريب نقول لماذا المواد المهربة من تطوان والشمال كأنها دخلت إلى منطقة أخرى

زودت مراكزنا القنصلية بالكميات الكافية من الجوازات وبطاقات التعريف ودفاتر الحالة المدنية وكافة الوثائق الإدارية.

تمت تعبئة مكاتب التصديقات بكل من الرباط - طنجة - الناظور - بني ملال و أكادير بالأطر والوسائل اللازمة لتقديم خدماتها في أحسن الظروف.

تم تجهيز عدد من المراكز القنصلية التي أحدثت مؤخرا بكل من إسبانيا، إيطاليا، فرنسا إلى الاستجابة بصورة أفضل لمتطلبات جاليتنا في إطار سياسة تقريب الإدارة من المواطنين.

2 - على مستوى مراكزنا القنصلية :

تقرر إحداث مداومة خلال كافة أيام الأسبوع، بما في ذلك العطل الرسمية وتعليق الإجازات الإدارية للأعوان القنصليين.

تم وضع برنامج عملي لنتقلات دورية للمصالح القنصلية في اتجاه أماكن تتركز جاليتنا.

تطبيق المراقبة الصارمة على شركات النقل الطرقي.

وقد تم الاتفاق في اجتماع اللجنة المختلطة المغربية - الإسبانية في طنجة الذي شاركت فيه كل الأجهزة الحكومية المعنية بهذا القطاع على العديد من القضايا المرتبطة بموسم العبور 2002، نذكر منها ما يلي إلى:

تدعيم وتقوية المراقبة الأمنية عبر التراب الإسباني لتلافي حالات السرقة والتخفيف من حوادث السير.

إعادة تهيئة مركز العبور بباب سبتة الذي يتطلب هيكلة جديدة عاجلة وملئمة لكافة مرافقه.

برمجة رحلات إضافية للبوارج خلال الأيام الأولى لانطلاق عملية العبور. وأذكر بهذا الخصوص بقرار إحداث خط بحري جديد يربط بين ميناء جنوة الإيطالي وميناء طنجة.

وأود أن أطمئن السادة المستشارين بأن الجانب الإسباني قد أكد في اجتماع طنجة استعداد الحكومة الإسبانية التام للعمل على أن تمر عملية العبور 2002 في أحسن الظروف.

السادة المستشارين المحترمين،

لا يفوتنا أن نؤكد من جديد على الأهمية التي توليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن للجالية المغربية المقيمة بالخارج ومساهمة المؤسسة المتميزة لإنجاح عملية العبور. كما أود أن أؤكد على أهمية تضافر جهود مؤسسة الحسن

الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج وجميع الفاعلين المعنيين بهذه العملية بالتنسيق مع ممثلي جاليتنا بالخارج لتجسيد الاهتمامات والتوجهات الملكية السامية الرامية إلى حماية حقوق أفراد جاليتنا بالخارج وتقديم الخدمات لمواطنينا في المهجر، سواء خلال فترة العبور أو في بلدان إقامتهم أو خلال تواجدهم في رحاب وطنهم .

المقولة واختطاف سياراتهم مما أثار جوا من القلق والخوف لدى جاليتنا، حيث قرر البعض العودة إلى موطن الهجرة وحرم من وطنه وزيارة أهله وذويه، بل لقد أثارت مثل هذه الأعمال السنة الماضية قلق المهاجرين إذ قرر أغلبهم عدم المغامرة بالقدوم إلى المغرب.

ولهذا نساؤلكم السيد الوزير المحترم لماذا لم تتحرك وزارتك لدى سلطات الأمنية الإسبانية لتأمين عودة المهاجرين وأبنائهم إلى المغرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير نيابة عن السيد وزير الخارجية والتعاون.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بعد الشكر للسادة المستشارين الذين ألقوا هذا السؤال وقبل الجواب أقول لأبد أن نذكر بالعبارة الخاصة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لرعاياه المقيمين بالخارج ولموسم العبور والاستقبال، حيث يحرص جلالتنا على الوقوف شخصيا على عملية استقبال مواطنينا بميناء طنجة عند بداية كل موسم وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اللجنة المختلطة المغربية - الإسبانية المكلفة بتأمين نجاح عملية العبور اجتمعت يوم 4 يونيو 2002 بطنجة وتدارست حصيلة موسم العبور للسنة الماضية، ثم عرضت برنامج عمل جديد لتحسين ظروف العبور والاستقبال لهذه السنة وذلك بتضافر جهود كل الأطراف من أجل التغلب بصفة خاصة على مشاكل السلامة الطرقية وأمن الأشخاص وممتلكاتهم وكذا المشاكل المرتبطة بانتظام رحلات البوارج ذهابا وإيابا في اتجاه الموانئ الإسبانية والمغربية.

كما أود أن أشير إلى أن الجانب الإسباني قد أبان خلال الاجتماع المذكور عن حرصه التام على توفير الشروط الأمنية لكافة مواطنينا خلال عبورهم للتراب الإسباني. ولتحسين الظروف والشروط العامة لموسم العبور لهذه السنة والذي من المتوقع أن يشهد ارتفاعا في عدد المواطنين العائدين، لا بأس أن أذكر بأن الوزارة قد أعدت خطة عمل شاملة يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - على الصعيد المركزي:

تم تهييء فضاءات الاستقبال وأماكن الراحة للعديد من المراكز للرفع من مستوى خدماتها .

أحدثت خلية لمتابعة أطوار عملية الاستقبال 2002 بمديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية ودعمها بكل الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

فنبداً بالسؤال المتعلق بتقلص عدد السياح في الآونة الأخيرة للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، حسن زهير، محمد فضيلي، حسن قيشوحي، محمد بلقاسم، الحاج ميلود العليج، شكاف سيداتي و الحسين الجامعي، فليفضل الأستاذ الحسين الجامعي لإلقاء السؤال مشكوراً.

السيد المستشار الحسين الجامعي:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،
سؤالي - السيد الوزير المحترم - المتعلق بتقلص عدد السياح في بلادنا كنت طرحته أسابيع قليلة من بعد الأحداث المؤلمة لـ 11 شتبر في نيويورك، تحسبا وتتبوا للعواقب الوخيمة التي ستكون على القطاع السياحي في بلادنا، وبالطبع في الشهور القليلة التي جاءت من بعد 11 شتبر، الحرفيين والمهنيين والفاعلين السياحيين تبين لهم أن هناك تراجع لعدد السياح في بلادنا من جراء أحداث 11 شتبر. فمن بعد نصف سنة من 11 شتبر باقي الحالة بطبيعة الحال، كايين تحسن ولكن كايين دائما واحد الركود ديال السياحة في بلادنا وخاصة فيما يخص عدد ديال السياح اللي كيتوافدوا على بلادنا ومتعودين أنهم يجيو لبلادنا، فحتى واحد ما... ليس أي جدل في المجهودات الجبارة التي قمت بها السيد الوزير في هذا القطاع من استثمارات ومن على جميع الأصعدة: ندوات، محاضرات، حملات إعلامية على الصعيد الوطني والدولي لاستقطاب السياح في بلادنا ولكن ما وصلناش لذاك الطموح الذي نطمح له جميعا والتي كنتم في إطار لجنتمك السيد الوزير تكلمتم عليها بالمقارنة مع بعض الدول الإسلامية والعربية اللي كايينة واحد القفزة نوعية ديال السياحة فيها بحال مصر وتركيا وكذلك تونس، ما نتكلمش على جزر الكناري وإسبانيا.

إذن السيد الوزير رغم هذه المجهودات الجبارة التي قمت بها وببطبيعة الحال كايين العامل ديال 11 شتبر إذن هناك عوامل أخرى وما نزال نجهلها اللي بطبيعة الحال رغم مكانة المغرب على صعيد القارة الأفريقية والعربية والإسلامية وكذلك مغربنا ينعم بالاستقرار والطمأنينة والحريات العامة، بحقوق الإنسان، هذا الشيء لم نجن ثمار هذا الوضع السياسي، الحمد لله الذي رسخه سيدنا الله ينصرو جلاله الملك محمد السادس نصره الله.

إذن سؤالي السيد الوزير هو ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت ووصلنا إلى هذه الوضعية اللي هي بطبيعة الحال ليست بوضعية كارثية، بحيث أن عندنا العلاقات مع الحرفيين والمهنيين اللي أعلنوا لنا بأن حقيقة الوضعية تحسنت ولكن ليست في المستوى الذي نريد.

النقطة الثانية السيد الوزير هل الوزارة تعترم القيام بدراسة ميدانية حول هذه العوامل التي أدت لهذا التراجع؟ كذلك ألا تعتقدون السيد الوزير أن السياحة الداخلية لم تحظ

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.
السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ المالكي.

السيد المستشار احمد المالكي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم المحترم، إلا أنه أرى من الضروري إثارة الانتباه إلى مجموعة من القضايا التي لها علاقة بالموضوع، وما حدث مؤخرا بإقليم كاتالونيا شمال شرق إسبانيا، حيث أقبل مجموعة من الإسبان على الاعتداء على مهاجرين مغاربة داخل بيوتهم كما تمت مهاجمة منازل أخرى في بلدة سانت سبستيان دي كاسطيل، نفس المهاجمة بنفس الأقاليم حيث أضرموا النار وانهالوا بهراوات "ببببول" ضربا على مهاجر مغربي، حيث تعرض لجروح خطيرة، وما زال طريح الفراش في وضعية خطيرة للغاية

وما تتعرض له جاليتنا في إسبانيا يتعرض له المهاجرين المغاربة بالدول الأوربية والذين يعبرون التراب الإسباني للقدوم إلى وطنهم المغرب، كما أن تكرار حالة العنف هذه تنشر الشعور بالقلق والخوف مما يضطرهم إلى عدم المغامرة بعبور التراب الإسباني، مما يرفع من تكاليف السفر عبر خطوط الطائرة مباشرة أو أن أغلبهم يعزفون على العودة إلى وطنهم وهذا ما سيؤثر على أعداد المهاجرين الداخلين للمغرب والذي ينتظر أن يبلغ ما يفوق 2 مليون ونصف مهاجر حسب ما صرحت به وسائل الإعلام، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بتوفير الشروط اللازمة لحسن استقبال هذه الفئة من المواطنين المغاربة التي تعاني ولايات الغربية والهجرة والميز العنصري، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أعتقد بأنه في الجواب الذي عملت الحكومة يعني أعطت كل الطمأنينة للمغاربة المقيمين في الخارج لضمان عودة سليمة وأمنة لهم ولا يجب نهائيا أن نشكك فيما يسرته الحكومة و في ذلك الاتفاق الملزم للحكومة الإسبانية والذي التزمت به خلال اجتماع طنجة كما قلت.

ولهذا، من هذا المنبر يجب أن نتوجه إلى جميع إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج بأن عودتهم إلى بلدهم هي عودة مأمونة ونحيطها بجميع الضمانات ولا يمكن نهائيا أن يكون عندهم أي تخوف، ويجب أن نستقبلهم بالترحاب كما هو الحال بالنسبة لكل سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ومنتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية و الخوصصة والسياحة،

بطبيعة الحال ناقصة الأسواق العربية التي كذلك تزايدت و المغربية التي تزايدت. فأننا معكم بأنه هذه فرصة باش أصحاب الفنادق المغربية باش يتعبوا كذلك لفتح إمكانياتهم للسياحة الداخلية. أنا متفق تماما وبالفعل آخر اجتماع كان عندنا في الوزارة مثلا مع ممثلي الفنادق في أكادير هم الآن سيقومون بحملة خاصة لصالح السياحة المغربية، خاصة في هذه المرحلة ديال الصيف. على أي حال احنا متعنين خدمة للتغلب على كل المعوقات بالرغم أن طابعها لا يرتبط بالواقع الوطني بقدر ما هو مرتبط بالوضع الدولي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار الأستاذ الجامعي.

السيد المستشار الحسين الجامعي:

السيد الوزير، مساءلتنا مرة أخرى في هذا القطاع وتكرار التساؤل على حالة هذا القطاع في بلادنا ناتج بطبيعة الحال بعطفنا على الناس الذين يعملون في هذا القطاع وكذلك هذا القطاع له أهمية حساسة وأهمية قصوى خاصة أنه يشغل المئات والآلاف من العمال وبطبيعة الحال هناك تخوف ديالنا وديال الحرفيين والمهنيين من جراء هذا التراجع اللي كاين في عدد السياح في بلادنا.

أنا السيد الوزير عندي وأحد الملاحظة فيما يخص التغطية الإدارية ديال التراب الوطني من طرف الإدارة اللي أنتم تسيرونها ألا وهي وزارة السياحة، هناك أقاليم اللي عندها مؤهلات سياحية، ثقافية، ديال الطبيعة تزخر بها، ولكن لا تستفيد من هاذ يعني le circuit ديال السياحة التي تعرفها بلادنا. أعطيك على سبيل المثال كاين مثلا إقليم الخميسات على ساعة من الرباط يزخر بمعالم تاريخية، بمناخ، بالمعمورة، ضايات، ووديان إلى آخره و لكن ما كاينش اللي ياطر هذا الإقليم لأنه لا يوجد هناك مندوب إقليمي للسياحة، بحيث أن المندوب هي في بعض الأحيان هي جهوية، ولكن أنا كنظن إذا فكرنا بأنه المندوب أن كل الأقاليم ديال المملكة وخاصة التي لها مؤهلات سياحية يكون عندها مندوب في السياحة اللي ياطر وينشط السياحة في المنطقة، غادي تكون عندها بطبيعة الحال انعكاسات إيجابية وستساهم بطبيعة الحال في التنمية المحلية وتنمية أقاليمنا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياسة:

مع احترامي للسيد المستشار أنا الموضوع اللي كان هو موضوع الآن سؤال آخر تطرح في الواقع، ولكن حتى أنا نجابو عليه بالنسبة لجهة الرباط وزعير و زمور، الآن تعاطاها إمكانيات لأنها عندها إمكانيات واعدة جدا، لا

بالدعم والاهتمام اللازمين بحيث لا تزال جهود الوزارة وخاصة المكتب الوطني للسياحة مقتصر على السياحة الخارجية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير الاقتصاد و المالية والخصوصية والسياسة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياسة:

أنا أشكر أولا وقبل كل شيء السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا على هذا السؤال، لا بد من أن نخبر السيد الرئيس أنني أجبت عليه عدة مرات في المجلسين.

كما تفضلتم من بعد أحداث 11 شتنبر، السياحة في العالم بصفة مطلقة انخفضت والانخفاض بطبيعة الحال كان ناتج بالأساس على تلك الأوضاع و ثم التطورات السياسية التي تعرفها كذلك بعض المناطق اللي هي ماشي بعيدة منا. اللي وقع أنه الانخفاض إذا كان كبير في بلدان أخرى، في بلادنا لم تمس مثلما وقع في بلدان أخرى. فالبلدان التي ذكرتم بثلاثة مست أكثر منا بكثير، فذلك ما تفضلتم سمعة بلادنا باعتباره بلد الاستقرار وبلد التطور الديمقراطي جعل في أخير الأمر بأنه ما وقعش واحد المس كبير، طبعا الأرقام في الأربعة الأشهر الأولى وقع انخفاض 23% خاصة من بعد الأسواق، الأسواق الأمريكية، الأمريكيين مابقاوش كيسافروا حتى لأوروبا إلى حد الآن، إلى حد ما كذلك السوق كذلك الألماني، من بعد...

لكن بغيت نقول بأنه بالنسبة ل 2001 في آخر الأمر انخفاض بالنسبة للأجانب ما كان غير 3,3% لكن إذا أضفنا كذلك المغربية القاطنين في الخارج اللي هم كذلك من الناحية الإحصائيات يحسبون عالميا باعتبارهم غير مقيمين، فعدد المقيمين في عام 2001 الذين جاؤوا إلى المغرب ازداد ب 3,3% ووصل إلى 4,4 مليون، أكثر من هذا المداخيل ديال السياحة في السنة الفارطة بالرغم مما حدث تزايدت ب 28%. بطبيعة الحال ما بقيناش واقفين، فالحملات كثفت بالرغم من الصعوبات مثلا الأحداث التي وقعت في تونس كان عندها كذلك واحد النتيجة بالنسبة للمنطقة كلها. ولكن الحملات ديال المكتب كثفت، انتم براسكم صوتم على زيادة 100% في ميزانية هذا المكتب التي استعملت في هذه المناسبة هذه بطبيعة الحال وكما تفضلتم، كما تلاحظون المستثمرين تزايد نشاطهم الاستثماري معنى أنهم لهم الثقة في البلد.

في هذه الأربعة أشهر الأولى لهذه السنة عندنا الإحصائيات، الانخفاض ما بقاش في ذلك الشكل أصبح واحد الارتفاع من جديد الشيء على أي حال يجب أن نسجله مع اختلاف الأسواق، خاصة السوق الفرنسي والسوق الإسباني كذلك اللي بقى مهم واختلافات وأخرى

عن تتقلهن لإنجاز الأبحاث الضرورية. لكل هذا وذاك نساتكم - السيد الوزير - عن التدابير والإجراءات التي تعترمون القيام بها بشكل مستعجل لأجل المصادقة على مراجعة هذه التعويضات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير المالية و الخصصة والسياحة.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والاقتصاد والخصصة والسياحة:

السيد المستشار المحترم،

أنا غير اللي بغيت نقول أولا بأن الأنظمة ديال التعويضات الخاصة بالنسبة لكل إدارة في كثير من الأحيان هي تتخذ بعين الاعتبار خصوصية المهنة بالأساس. طبعا تعتبر ربما جزء من المداخل ديال العاملين في أي قطاع، ولكن كل قطاع عنده خصوصياته. فبالنسبة بصفة عامة لقضية قيمة التعويضات عن الأخطار واللي هي مخصصة في مجال الطفولة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة ومدى معادلتها مع التعويض الممنوح لموظفي إدارة السجون، لا بد أن أذكر على الأقل بنقطتين أساسيتين :

- النقطة الأولى هو أنه بالنسبة لإدارة السجون هذا التعويض على الأخطار هو جزء من نظام التعويضات الدائمة المخول لهذه الفئة من موظفي الدولة لأنه يحل محل التعويض عن التسلسل الإداري الممنوح لباقي الموظفين يعني ما عندهم التعويضات اللي عند موظفين آخرين، وهنا فاين ترجع للكلام اللي قلت بأنه كاين واحد الخصوصية بالنسبة لكل إدارة. كذلك أنه لا بد نذكر بالنسبة للعاملين في إدارة السجون بأن وضعيتهم بالنسبة لهذه التعويضات وقع تحسنها لأنه باش يأخذوا نفس الاستفادة التي استفادوا منها في عام 99 زملاؤهم التابعين للإدارة العامة للأمن الوطني على أساس أن لهؤلاء الموظفين كلهم يتحملون واحد الأعباء متشابهة عند مزاولتهم لعملهم.

- ثانيا، التعويض عن الأخطار الممنوح لموظفي وزارة الشبيبة والرياضة بصفة عامة هو يكتسي طبعا عرضيا وينضاف بالنسبة للمستفيدين منه إلى نظام التعويضات الدائمة المخول لهم والذي يتضمن التعويض عن التسلسل الإداري الموازي للتعويض عن الأخطار الممنوح لموظفي إدارة السجون.

الآن بالنسبة لواحد الجزء مهم من تدخلكم حول تشابه المهام التي يقوم بها موظفو وزارة الشبيبة والرياضة العاملين في مجال الطفولة الجانحة مع المهام المسندة لزملائهم بإدارة السجون وإعادة التربية، اعتبارا للتوجه أقره مجلس الحكومة المنعقد في 3 يناير 2002، فوزارة الاقتصاد والمالية هي الآن تدرس هذا المشروع الذي تكلمتم

بالنسبة لمدينة الرباط وسلا، ولا بالنسبة كذلك المناطق التي ذكرتوها كذلك لأنه عندها إمكانيات مهمة جدا. وفي هذا الإطار هذا تأسس مكتب جديد يهتم هذه المنطقة وهذه الجهة وتعينت على رأسه أول امرأة اللي عندها هذه المسؤولية، وأنا أعتقد بأنه الاهتمام هو اهتمام السياحة بكل الأقاليم وجميع الجهات ديال المملكة. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الموالي يتعلق بالرفع من قيمة... موجه لكم أيضا السيد الوزير يتعلق بالرفع من قيمة التعويضات عن الأخطار المخصصة للعاملين في مجال حماية الطفولة التابعين لوزارة الشبيبة والرياضة للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أزريع، علي لطفي و مصطفى اشطاطي. فليفضل الأستاذ علي لطفي لشرح السؤال.

السيد المستشار علي لطفي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، زملائي المستشارين،

طبعا كما في عملكم السيد الوزير لقد سبق لوزارة الشبيبة والرياضة أن عرضت على المصالح المختصة لوزارتكم مشروعا يتعلق بالرفع من قيمة التعويضات عن الأخطار لفائدة الأطر والأعوان العاملين بالمؤسسات الخاصة بحماية الطفولة أو ما يسمى بالطفولة الجانحة، سواء بالمراكز التربوية المغلقة أو مصالح الوسط المفتوح. مع العلم أن هذه التعويضات لم تعرف أية زيادة منذ إحداثها في عهد الحماية وذلك مقارنة مع الأطر التي استفادت من زيادات متتالية في قيمة هذه التعويضات على الأخطار آخرها الزيادة في تعويضات موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج اللي عندهم عمل مشابه.

طبعا أن هذه الأطر، أطر مؤسسات الطفولة الجانحة ستتحمل مسؤوليات كبرى تتجلى في العمل المتواصل والمرهق أثناء الليل والنهار وخارج أوقات العمل الإداري والرسمي من أجل إصلاح سلوك الأطفال المنحرفين وإعدادهم للاندماج في المجتمع، خاصة أن معظم الأطفال المحالين على المؤسسات التربوية يعانون من اضطرابات نفسية وسلوكية، مما يعرض أحيانا الأطر التربوية العاملة بهذه المؤسسات إلى أخطار ناتجة عن عنف وعدوانية هؤلاء الأطفال، سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

كما أن فئة من العاملات في هذا المجال التربوي مكلفات بإنجاز أبحاث حول الوضعية العائلية والاجتماعية للأحداث المحالين على هذه المؤسسة التربوية، مما يتطلب تتقلهن لمقابلة أسر المعنيين بالأمر، ذلك أن أغلبهن يقطنن بأماكن نائية كقرى ومدارس وأحيانا يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العادية نظرا لانعدام الطرق.

إضافة هذه المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها الباحثات في الوسط العائلي، فإنهن لا يتقاضين أي تعويض

الاقتصاد الوطني؟، وهل استفدتم كل طرق التمويل الأخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الاقتصاد المالية و الخوصصة والسياحة:

أشكر السيد المستشار المحترم الذي أعطاني الفرصة لإعطاء بعض التوضيحات ولأقول بأنه إذا كانت التساؤلات والتخوفات التي تكلم عليها مشروعة، في الواقع يمكن أن نقول بأنه تساؤلات يمكن تكون، ولكن ما عندنا علاش نكونو متخوفين أبدا. أولا نتعرفون بأنه المديونية الخارجية ديال المغرب نزلت الآن، نزلت واحد الحد الآن ما عندنا فيه أي إشكال، عندنا 14 مليار دولار، وهذا رقم على أي حال سنعتز به. كذلك المديونية بصفة عامة ديال الدولة في عموميتها انخفضت كذلك في الأربع سنوات الأخيرة، إذن ما عندنا أي مشكل.

ثانيا بغيت نقول بأنه الاقتراض المالي الدولي عن طريق إصدار السندات ماشي مسألة جديدة في عام 1999 صاوبناها، يعني احنا هذه الحكومة صاوبناها، وباش صاوبناها، استعملناها باش نقصنا من المديونية لأنه ردينا ديون جد مرتفعة وشرينا سندات بمعدلات منخفضة و ردينا الديون ديال %9,5 واشترينا سندات ديال %3,5. فإذن هذه عملية من العمليات التي نستفيد منها.

حاليا معدل الفائدة دوليا هابط بزاف ولذلك عملية الإسناد اللي باغيين نصابوها والتي تكلمت عليها الصحافة بشكل طبيعي لأنه هذه عامين و نحن نهيي لها ستكون بدون ضمانة وبدون من طرف أي مؤسسة خارجية على عكس في بعض العمليات الأخرى التي كانت فيها ضمانة إما فرنسية إلى آخره. لماذا؟ احنا ما محتاجين شاي ولكن لصالحنا أولا باش ندير مقارنة لأنه عندنا عجز ويمكن لنا أن نمول هذا العجز إما داخليا أو خارجيا، احنا نتصاوبو دائما واحد التحكيم بين التمويل الداخلي والخارجي ما دام ما عندنا أي صعوبات في ذلك، لأنه إذا بقينا ضاغطين غير على السوق الداخلي بالرغم من السيولة اللي كاينة الآن سيمكن أن نخلق صعوبات و نديرو امتصاص ديال السيولة كبير الشيء الذي سيضر بالمقولة المغربية ويؤدي إلى ارتفاع في معدل الفائدة. فلذلك لما نتشوف بأننا العملة... بأن المديونية ديالنا ناقصة بأنه إمكانيات السوق الخارجية مزيانة، من صالحنا باش كذلك نمشيو وباش نسهلو كذلك على السوق الداخلي، خاصة أنه كما تعلمون الموجودات الخارجية حاليا تصل إلى ما يقرب من 100 مليار درهم، أي ما تغطي سنة ديال الواردات.

إضافة إلى كذلك تتعطيو واحد المرجع، مرجع أساسي للمقولة المغربية باش تشوف أشنو هي إمكانيات استقطاب هي نفسها تمويلات خارجية، إذا جبرت صعوبات عند

عليه، وهو يحظى بالموافقة المبدئية تبعا للتوجه الذي أقر به هذا المجلس الذي ذكرت، المجلس الحكومي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ علي لطفى.

السيد المستشار علي لطفى:

لهذه الفئة من الموظفين اللي فعلا حتى هي كذلك معرضة لأخطار كزملانهم في إدارة السجون والأمن الوطني لأنه طبعاً المهام ديالهم كتعرفوها، الذي نطلبه منكم السيد الوزير هو أنه تعطوا التعليمات للمصالح المختصة لوزارتكم على أساس أنه الآن وزارة الشبيبة والرياضة بصدد إعداد مرسوم يتعلق بهذه التعويضات على أساس أنه في قريب العاجل تتم المصادقة عليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، إذن ننقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير المالية والاقتصاد و الخوصصة والسياحة يتعلق بلجوء السلطات المالية إلى إصدار سندات دولية للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد قرو، أحمد بورواين ومحمد بلامين. فليقتض أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.. الأستاذ حميد كوسكوس.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، زملائي المستشارين،

السيد الوزير، طرحنا لهذا السؤال جاء بعدما نشرته بعض الصحف الوطنية وما يتداوله الرأي العام المغربي وخاصة المهتمين والمتابعين لإشكالية المديونية في بلادنا حول لجوء السلطات المالية إلى إصدار سندات دولية، حيث أنه علمنا أن السلطات المالية قررت الاقتراض من السوق المالية الدولية الخاصة على شكل سندات دولية بقيمة 500 مليون دولار، ويأتي هذا القرار في وقت تراجع فيه الدين الخارجي بنسبة هامة وفي المقابل ارتفاع كبير للمديونية الداخلية.

وهذا القرار خلف تساؤلات وتخوفات باعتبارها أو باعتبار كونها تجربة جديدة يلجأ إليها المغرب لأول مرة لتمويل الخزينة، واعتبارا لبعض المخاطر التي قد تتطوي عليها هذه الطريقة في الاقتراض، خاصة وأن هناك تجارب في بعض البلدان مثل المكسيك وجنوب آسيا كان للاقتراض من السوق المالية الدولية الخصوصية انعكاسات سلبية على اقتصادها الوطني.

فلهذا نسالكم السيد الوزير حول مدى صحة وجود قرار بالاقتراض من السوق المالية الدولية، وفي حالة تأكيد ذلك نطلب منكم تقديم التوضيحات للرأي العام؟ كما نسالكم عن أسباب اللجوء لهذه الطريقة؟، وهل ليس هناك خطورة على

النقطة الثانية وربما هذا تفسير آخر خصني نعطيه هذه الاستدانة إنا راه تنديرو الاستدانة من البنك العالمي، تمشيو للبنك الإفريقي بشروط اللي غادي تكون أغلى بكثير من الشروط اللي غادي نمشيو بها الآن للسوق. فاحنا الآن السوق الدولي هو نازل بالنسبة للسوق ديال المؤسسات، فلذلك من مصلحتنا نوبة، نوبة إذ أجبرنا، لأن حتى هداك المؤسسات الأخرى اللي نتعطينا القروض ما تيمكن لها شاي تعطي اللي طلبنا. في حين أنه يمكن لنا إنا في حاجة ولكن في نفس الوقت قلت لكم من قبل بأنه ما عندنا أي حاجة مالية، عندنا استراتيجية تمويلية لصالح بلادنا أننا ننوع مصادر التمويل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي موجه لكم أيضا حول الإعفاء من الدعاير للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، عبد الكبير برقية، حسن أبو العز، عبد الله أبو زيد، مولاي إدريس العلوي وحسن أوتغليست. فليفضل الأستاذ المنصوري مشكورا.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس. السيدين الوزيرين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كما تعلمون المقاولات المغربية تعيش أزمة مالية خانقة، مما جعل البرلمان بغرفتيه يصادق على مشروع قانون يعفي هذه المقاولات من الدعاير التي تراكمت عن متأخرات هذه المقاولات. كما تعلمون السيد الوزير الوضعية كما قلت سابقا وضعية مزرية، ولهذا أريد أن أسألكم هل هذه المقاولات كانت قادرة على تسوية وضعيتهم؟ وإن كان الجواب نعم كم هي الفنة المنوية التي حسنت وضعيتها و هادو اللي بقاو اشنو هي الأسباب الحقيقية اللي جعلتهم ما قدروشاي باش يسويو وضعيتهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال

السيد وزير الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة:

أشكر السيد المستشار اللي رجعنا ربما لواحد القرار اللي في بداية الولاية اللي مشت فيها هذه الحكومة وتذكر السيد المستشار الجو اللي كان في ذلك الوقت من بعد عملية التطهير التي كانت والتي خلقت واحد انعدام الثقة بين الإدارة بصفة عامة لا الجمركية ولا الضريبية والمقولة المغربية. وفي هذا الإطار هذا كانت العملية ديال اعتماد المساهمة الإبرائية لتصفية الوضعية الجبائية للمقاولات في أفق خلق واحد التعاقد جديد، واحد الأسس ديال الثقة بين الإدارة والمقاولات وكذلك الدفع بالمقاولات للمزيد من الشفافية ومزيد كذلك من تحسين طريقة تحضير حساباتها.

بنوك وطنية تيمكن لها تمشي تشوف بنوك أجنبية، الآن ما عندنا أي صعوبات لأنه عندنا تغطية مزيانة بالعملة الأجنبية. وطبعا الرقم الذي قلموه هو رقم يمكن تقوله الصحافة، إنا ما حددناش الرقم لأنه ماشي من حقنا نحدده حتى إلى الأسبوع الذي سنبدا فيه العملية أو اللي نقررو فيه نصابو العملية، مئين غادي نشوفو بأنه الظروف مواتية. هذه العملية مفيدة للاقتصاد الوطني، لأنه غادي تبين واحد المصدقية، و واحد المناعة، واحد القوة اللي عند بلادنا اللي بكامل الحرية هي التي تبادر باش تطلب اكتتاب سندات أجنبية وهذا معناه أنه الشيء اللي ما قادرش تصابووا الآن تقريبا منذ 83، الآن يمكن لها تصابووا وعندها القدرة باش تصابووا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ حميد كوسكوس.

السيد المستشار حميد كوسكوس:

غير أ السيد الوزير شكرا، في إطار التعقيب أولا كنشكركم السيد الوزير على التوضيحات التي جاءت في ردكم على جواب بخصوص هذا الموضوع التي جاءت في ردكم على جواب بخصوص هذا الموضوع المهم، ولما قلت طريقة جديدة، كنقصد بها طريقة جديدة بالنسبة للسياسة المتبعة من قبل الحكومات السابقة، هذه من جهة، نحن في الواقع لا نعارض هذه الطريقة أو هذه الوسيلة وهذا النوع من الاقتراض لتمويل الخزينة، و نقفهم الظروف والدوافع المنطقية لاختياركم واستعمالكم لهذه الطريقة، فالإيجابي في الواقع في هذه الوسيلة وهو سهولة الاستدانة، هذه مسألة واضحة، فلا بد أن نؤكد أن السلطات المالية بالاتسام بالحيطه والحذر فيما يخص التعامل معها، التعامل ديال السلطات المالية مع هذه الطريقة نظرا لخطورتها، في الوقت اللي في الواقع كانت بلادنا باتجاه الأبنك الدولية تكون تحت رحمة شروط مفروضة من قبل هذه الأبنك وقد تكون شروط سياسية وتقدر تكون عندها واحد انعكاسات أو تمس بكرامة البلاد، لكن في نفس الوقت فالإيجابي كذلك في الوسيلة التقليدية وهو احتمال وجود أرضية الحوار والمفاوضات وبالتالي إمكانية إعادة الجدولة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة:

السيد المستشار، أولا الحكومات السابقة ايلا ما مشاتش في هذه العملية، لأن الوضعية المالية ديال البلاد ما كانت شاي مزيانة، لأنه ما يمتكن لكش تمشي للسوق إذا وضعيتك ماشي مزيانة، حتى واحد ما تيهدر معك الآن الوضعية تسمح لنا باش نمشيو ايلا بغينا.

ويمكن لها تمشي المشيان ديالها، وهذه العملية درتوها مع شركات اللي هما مع مؤسسات اللي تابعة للدولة، بحيث أنه اعطيتوها واحد القدر ديال المال كبير باش يمكن تأهيلهم. واش ما تتشوفوش نفس النظرة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد و المالية و الخوصصة والسياسة:

في الواقع السيد المستشار العملية اللي تصابوت الآن هذه أكثر من أربع سنوات كل واحد كان باغي باش يستفيد منها انطلاقا من الوضعية أو من الضائقة التي يتصورها أو من وضعية حساباته، أو من طبيعة الملفات وخلافاته مع الإدارة الضريبية، حل المشاكل كلها، ولكن وقع واحد الاتفاق أولا سياسي ثم قانوني داخل المجلس ما بين المشرع وما بين الحكومة، أي مع الدولة أن هذه العملية ستكون آخر عملية يعرفها تاريخ المغرب آخرها، لأنه ماشي من مصلحتنا أبدا أولا من الناحية السياسية وقع الاتفاق، من الناحية القانونية كما قلت لكم جاءت المدونة ديال التحصيل التي خلقت كذلك ضوابط، اللي ضوابط حديثة، مرنة، ما فيهاش ذاك الضغوط التقليدية الغير المقبولة من قبل والتي بطبيعة الحال ستدفع إلى المزيد من الشفافية والمزيد من خلق أسس تخليق العلاقات ما بين الإدارة والمقولة.

بطبيعة الحال، احنا كحكومة وكدولة مطالبين لما تيكون أي قطاع عنده صعوبات معينة، فنواكب تلك الصعوبات مثلا العالم القروي عاش ثلاث سنوات من الجفاف، الدولة واكبت، وكان ذلك عنده كذلك نتائج لا بأس بها ليس فقط بالنسبة للمداخيل ديال العالم القروي، ولكن كذلك بالنسبة للمقاولات التي تعمل بارتباط مع العالم القروي. هذا مثال وما أقوله على هذا القطاع يمكن أن يقال على قطاعات أخرى. فلذلك العلاقات ما بين الإدارة وما بين المقاولات يجب أن تكون علاقات من جهة تعاقدية في المجال الضريبي وعلاقات بطبيعة الحال تصاحبية لمواكبتها ودفعها للتغلب على كل الصعوبات في كل الفترات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الأخير موجه لكم أيضا وهو متعلق بحرمان ذوي الحقوق لقدماء المحاربين المجندين في الجيش الإسباني من المعاشات للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحمان أو شن، محمد الرحموني، رجال الزكراوي و علي سالم الشكاف، فليفضل الأستاذ الرجال الزكراوي مشكورا.

السيد المستشار رجال الزكراوي:

السيد الرئيس، أنا بغيت منكم أنه نظرا للتعثرات التي عرفتتها هذه الجلسة واضطرار المعني بالأمر مباشرة

هذيك العملية في الواقع في وقتها نجحت، أولا جعلت أن الإدارة دخلت حوالي 3,6 مليار، كانت جلهما لم تدخل عمليا. ثانيا، قلصت من حجم الملفات الضريبية العالقة لدى الخزينة العامة للملكة ولدى كذلك مديرية الضرائب وأدى هذا إلى توفير وسائل مادية وبشرية لتدبير قضايا جارية، أدت إلى طي صفحة الماضي فيما يخص العلاقات ما بين الإدارة والملمزمين وأعتقد هذه هي النقطة الأساسية وشجعت الملمزمين على تسوية ملفاتهم الضريبية وأدت كذلك إلى تخفيف من العبء الضريبي على قطاعات اقتصادية مهمة، الشيء اللي بطبيعة الحال أعطى إمكانيات الاستثمار. ومن بعد ما نساوش صادقتم على مدونة التحصيل التي خلقت قواعد الآن واضحة ما بين الإدارة الضريبية وما بين الملمزمين. ونعتقد بأنه هذه قواعد سليمة التي ستكون في صالح من جهة الشفافية وكذلك ما تخلي لا الدولة تكون ظالمة ولا أي واحد كذلك يكون ظالم أو مظلوم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ المنصوري في إطار التعقيب.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الوزير. في الحقيقة جوابكم شمولي وهذا هو الهدف اللي جعلت لا الحكومة ولا البرلمان باش يصادقوا على هذا القانون ولكن سؤالنا كان واضح وهو نطلب ما هو عدد الشركات وهذا عندهم إحصائياته، اللي هما سواو وضعتهم، والعدد ديال الشركات والمقاولات اللي هما ما زلين ما سواوش وضعتهم؟، واش ما شي بالنية أخرى الوضعية الحالية ديال المقاولات في وسط المغرب لتأهيلهم، واش يمكن نمشيو للأمام ولحماية الوظائف والتشغيل في وسط البلاد، واش ما تتشوفوش بأنه هذه العملية هذه خصها تجذب مرة ثانية، هذا سؤال.

سؤال ثاني كايه وضعية كما تعلمون السيد الوزير نتاعت الكسابة، وهاذو كان تعطاهم مقاولات صغار. هاذو الكسابة السيد الوزير ديال الفلاحة الحمد لله موجود بيننا، تيجيوهم الدعائر على غنمهم اللي تدخل للغابات والتي هما تيرعوا في المحلات اللي هما ما شي ديالهم. هذه الوضعية هاذي جعلت الفلاحين في وسط المغرب العدد ديالهم أكثر من 200.000 في واحد الوضعية مزرية والناس حاليا يتابعوهم في المحاكم باش ياديو هاذوك الدعائر، والناس كتهرب إلى بلادهم، و تترمي غنمهم وفي برا الناس ولات سامحت في عاداتهم.

هاذين سؤالين الله يخليك مهمين خصنا نعرفو أشنو هو العدد المنوي نتاع الناس اللي ما زال وضعتهم ما شي مصفية؟ واش ما تتنويش الحكومة على أنه باش تأخذ إجراء ثاني باش لقات حالة المقاولات في المغرب تحسنت وترقى

المالية في الموضوع إلى الأمانة العامة للحكومة، وهذا القانون أساسا وكذلك مشروع المرسوم هما الآن في الأنوب كما يقال وسيعرضان من دون شك على أنظار الحكومة في الأسابيع المقبلة لتتظر فيها وترفع رأيها إلى مجلس الوزراء للبت النهائي قبل تقديم مشروع القانون على أنظاركم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ هلاي بوشعيب.

السيد المستشار بوشعيب الهلاي:

السيد الرئيس،

حضرات السادة المحترمين،

أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه وفي أن واحد أكرر على أن الملف الذي هو بيد السيد الوزير المحترم هو من أقدم الملفات. نتمنى أن تكون جهود السيد الوزير لإنهاء هذا الملف بكيفية نهائية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول ارتفاع الملوحة في مياه السقي للمستشارين المحترمين السيدين: عبد القادر نور الزين وأحمد بنا، فليفضل الأستاذ نور الزين.

السيد المستشار عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تعاني بعض المناطق السقوية الفلاحية ببلادنا ظاهرة ارتفاع نسبة الملوحة بمياه السقي، مما يفرض على الفلاحة في هذه المناطق القيام بأنواع جد محدودة من الزراعات وحتى هذه الأنواع أصبحت مهددة نظرا لاستمرار ارتفاع نسبة الملوحة، مما سيجعل الإنتاج منعما خصوصا خلال 10 السنوات المقبلة بمنطقة بني موسى وبني اعمير أي جهة تادلة-أزيلال.

ولهذا فإن العملية لا تحتاج إلا إلى حفر آبار على رأس القنوات وتوفير صهاريج تساعد على تبخر الملح وانخفاض نسبته في الماء. والتجربة التي قامت بها بعض الدول مثل البرازيل والهند وباكستان والتي أعطت نتائج إيجابية، ولا يكلف ذلك مبالغ مالية كبيرة. وأحيل السيد الوزير على التجارب، كما أحيكم على الدراسة التي قامت بها المنظمة العالمية للتغذية والزراعة والتي نهبت إلى خطورة الموقف بهذه المناطق.

وعليه فإننا نسانلكم معكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحل هذه المعضلة؟ وهل ستعمل الوزارة على إنقاذ الإنتاج بهذه المناطق السقوية المتضررة بفعل ارتفاع نسبة الملوحة في الماء؟ وشكرا.

لمغادرتها لأسباب قاهرة ترتبط بقضايا بعض المواطنين، فنطالب إرجاء هذا السؤال إلى جلسة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال سيطبق في شأنه القانون الداخلي للمجلس وذلك بتأجيله إلى جلسة لاحقة.

باسمكم أشكر السيد وزير المالية والاقتصاد و الخوصصة والسياحة على مساهمته الفعالة في هذه الجلسة وننقل إلى الأسئلة الموالية وهي موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية و إلى أول سؤال موجه له حول تسوية وضعية الأراضي المزروعة أو الموزعة على المقاومين وأعضاء جيش التحرير في بداية الاستقلال للمستشار المحترم السيد بوشعيب الهلاي، فليفضل الأستاذ بوشعيب الهلاي مشكورا لشرح السؤال.

السيد المستشار بوشعيب الهلاي:

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

السؤال المطروح هو التصفية النهائية لوضعية الأراضي التي وزعت على رجال المقاومة وجيش التحرير، وهذا الملف، السادة المستشارين المحترمين، كما هو معلوم من الملفات القديمة التي مرت عليها عدة ظروف وعدة مساطر وتقلبات بين الإدارات سواء فلاحية أو أملاك عقارية أو وفاة أصحابها واستمر وضع هاته الأراضي بدون تصفية قانونية لأصحابها ونحن نطرح السؤال من جديد رغم أن هذا الملف من أقدم الملفات التي لم تسو فيه هاته المشاكل، ونطلب من السيد الوزير المحترم هل هذا الملف، ملف تسوية الأراضي التي كانت من حق المواطنين الذين كانوا في المقاومة وجيش التحرير هل وقعت التصفية النهائية القانونية بالنسبة للعائلات أو لأصحابها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد إسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا... السيد الرئيس، السادة المستشارون،

في البداية أود أن أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال الهام بمغزاه وبما يمثله من رمز. فجوابا على هذا السؤال الذي ينشطر إلى شطرين أطلع السيد المستشار المحترم أنه فيما يخص الشطر الأول المتعلق بالإحصاءات: إن المساحة الإجمالية لهذا النوع من الأراضي تصل إلى حوالي 20.000 هكتار موزعة على تقريبا 2000 شخص. أما فيما يخص الإجراءات التي اتخذت ومن أجل حل المشكل وتمليك الأراضي لمستحقيها وهو الشطر الثاني من سؤاله، يمكن أن نقول أننا بادرنا في وزارة الفلاحة والتنمية القروية. بتقديم مشروع قانون ومشروع مرسوم تطبيقي لهذا القانون بعد تشاور مع وزارة الداخلية ووزارة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

فعلا هناك بعض المناطق في بلادنا تمر أنهارها بجهاث أو بأماكن لها صخور مالحة على المستوى الجيولوجي وبالتالي تتشبع بالملح وتكون المياه غير دائما صالحة للزراعة. إنما ليس هناك فقط هذا المشكل، هناك مشاكل أخرى متصلة بعدم استعمال الأسمدة بشكل معقلن من لدن المزارعين.

إنما فيما يخص المنطقة التي أشرت إليها يمكن أن أقدم ببعض المعطيات المضبوطة علميا، فبالنسبة لمنطقة بني موسى بالأساس نعلم جميعا أنها تتزود من مياه سد بين الويدان، ومياه سد بين الويدان هي مياه عذبة وبالتالي مستوى الملوحة فيها منخفض. إضافة إلى هذا هناك سديمت مائبة تستغل في هذه المنطقة وملوحة هذه السديمة تتراوح ما بين بالضبط 0,7 غرام إلى 6 غرام في اللتر الواحد، طبعاً عندما يكون المستوى ضعيف 0,7 فهذا شيء محتمل ويمكن القيام استناداً عليه بعملية الري. إنما عندما تصل الملوحة إلى 6 غرام في اللتر فهذا مستوى مرتفع وعلى المعنيين بالأمر أن يخلطوا بين مياه الآبار والمياه السطحية الأقل ملوحة.

فيما يخص دائرة بني اعمير تسقى من مياه أم الربيع، ونعلم أن مياه أم الربيع عموماً هي مياه ليست بالعذبة بشكل تام، حيث أن مستوى الملوحة فيها يصل إلى غرامين لكل لتر. وتزداد هذه الملوحة عندما يصب نهر اسرو في نهر أم الربيع. ولذلك تصل أحيانا هذا المستوى إلى ما يفوق غرامين الذي أشرت إليهما.

إنما هناك كذلك سديمة مائبة مالحة تصل أحيانا إلى 6 غرام في اللتر ولذلك لا بد أن نستعمل هذا الخط ما بين النوعين من الماء لتفادي الملوحة المفرطة. ومما يثلج الصدر هو أن سد دشر الواد، سد الحنصالي هو مبني على نهر ليست فيه ملوحة والمياه التي سيأتي بها ستتمكن من تخفيض هذه المعضلة، معضلة الملوحة.

لتجاوز هذا المعطى نقوم في إطار المكتب الجهوي بتحسيس للفلاحين على ضرورة استعمال النوعين من الماء وكذلك نحسبهم إلى عدم الإفراط في استعمال الأسمدة التي تزيد من مستوى الملوحة. فبالتالي أظن أنه رغم الخطر المحدق فهناك نوع من اليقظة من لدن المختصين بالمكتب ولنا الآن مائة محطة لتقييم مستوى الملوحة في المياه، ونحن طبعاً نتابع هذا الوضع ومن دون شك إن شاء الله أننا سنستطيع التغلب على هذا المعطى لا سيما إذا ما استعملنا الري الموضعي أي نقطة، نقطة الذي سيخفف من هذه الظاهرة شيئاً ما.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ نور الزين.

السيد المستشار عبد القادر نور الزين:

شكر السيد الوزير على التوضيحات والإجابة الجد قيمة كتوضيح لأن دائرة بني موسى تشق على شقين: الشق الأول سد بين الويدان والشق الثاني أم الربيع، لأنها تستفيد حتى هي من أم الربيع وعندها ملوحة كثيرة في أرضها. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي متعلق بآثار استعمال مبيدات الجراد بالأقاليم الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة: محمد جوهري، أولاد حسين البنوشي، علي أسكاتي، ابراهيم فضلي، ادريس علام و الصوالحي بوزكري. فليتفضل الأستاذ الصوالحي بوزكري لشرح السؤال مشكوراً.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

السيد الرئيس، قبل ما نطرح السؤال بغيت غير نشير أن مجلسنا رفع الجلسة لمدة زمنية معينة والآن أعتقد أنه وقت التغطية الإعلامية انتهى، واش هذا الاستمرار في الجلسة واش غادي يكون من الناحية الإعلامية، واش غادي يكون شي تغطية بكيفية أو بأخرى لأن المراقبة ديال مجلس المستشارين أو البرلمان للحكومة كذلك راه عنده واحد المغزى بالنسبة للرأي العام؟ فذلك واش أنتم في المكتب واش وضعتم شي تصور لهذه المتابعة ديال هذه الجلسة الدستورية، واش كاين شي جواب على هذا الشيء السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نعم، أولاً بالنسبة للتغطية الإعلامية سنتوقف على الساعة السادسة مباشرة من الآن، حالا، فالرأي رأي المجلس، إذا أردتم أن نستمر لإتمام كل الأسئلة المطروحة فالحكومة متواجدة معنا، وهم على استعداد للإجابة على الأسئلة، وإن أردتم أن نتوقف أو نكتفي بهذا القدر ونؤجل الأسئلة للأسبوع المقبل فلكم ذلك، فأريد أن أطرح عليكم بدوري كرئيس لهذه الجلسة سؤال: هل تريدون أن نستمر أو نؤجل؟

إن هناك رأي يرمي إلى أن نستمر في جلستنا الدستورية.. الكلمة في إطار نقطة نظام.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

أنا السيد الرئيس إذا سمحتم احنا مع التأجيل على أن البقية من هذه الأسئلة تدرج تلقائياً وتحظى بالأسبقية في الجلسة المقبلة، ويبقى الرأي للمجلس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق الأستاذ القريعة

السيد المستشار عزيز القرية:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء، إخواني المستشارين،
فأظن بأن في ندوة الرؤساء اتفقنا في السادسة بوقف البيت
والأسئلة في الأسبوع المقبل تمشي حسب الترتيب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هناك توافق على أننا نكتفي بهذا القدر وبقيّة الأسئلة
تؤجل إلى الأسبوع المقبل وستبرمج إن شاء الله في
الأسبوع المقبل.
إذن نكتفي بهذا ورفعنا الجلسة.